دولـــــة لـــــيبيـــا

حكومة الإنقاذ الوطني

وزارة العدل

قـــرار وزيـــر العدل

رقـم (01) لسـنـة 2015م

بشـــأن تمديد خدمة مأذون شرعي

وزيـر العـدل

- **بعد** الإطـــــــــــــلاع علـى الإعـــــــــــلان الدستـــــــــوري وتعديلاتـه.

_ وعلى الـــــــقانون رقم (10) لسنة 1989م , بشـــــأن أحـكام الـــــــزواج والـــطلاق وأثارهما .

- **وعلى** القـــــــانون رقم (12) لسنة 2010م بإصـدار قانـون علاقات العـمل ولائـحته التـنفيذية .

- وعلى قـــرار المؤتمر الوطني العام لسنة (44) لسنة 2014م بشأن اعلان حالة النفير والتعبئة العامة وتكليف رئيس حكومة إنقاذ وطني .

-وعلى قـــــرار المؤتمر الوطني العام رقم (46) لسنة 2014م بشأن منح الثقة لحكومة الإنقاذ الوطني .

--وعلى قـــــــرار مجـــلس الـوزراء رقـــم(50) لسنة2012م باعتـــماد الـــــهيكل التنظيمي واختصاصات وزارة العـــدل وتنـــظيم جهـــازها الإداري.

-وعلى قـرار رئيس مجلس الوزراء لحكومة الإنقاذ الوطني رقم (1) لسنة 2014م بشأن تكليفه وزراء بمباشرة أعمالهم.

- وعلى قرار اللجنة الشعبية الـعامة للعدل "سابقاً " رقم 2 لسنة 1372و .ر, بشأن لائحة المأذونين وتعديلاته.

- وعلى كتاب الـــسيد/ رئيس فرع وزارة العدل مصراته رقم(1-344-2014) المؤرخ 2014/12/10م.

-**وعلى** مـــــــا عرضـــه الســـــيد/ مدير إدارة الشـــؤون الإداريـــــــــة والـماليـة.

قـــــــــــــــــرر

مـــادة (1)

تُمـــدد خدمة الـسيد / أحمد الهدي محمد كرواد كمأذون شرعي بنـــطاق محـــكمة مصـــراته الابتـــدائية ويحدد رئيس المحكمة الإبتدائية دائرة إختصاصه .

مـــادة (2)

يعمـل بهـذا القـرار مـن تاريخ صـــــدوره ، وعلى الجهـــــات المختصـــة تنفيـــذه.

مصطفى أمحمد القليب

وزيـــــــر العـــــدل

دولة ليبيا - حكومة الإنقاذ الوطني - القرارات - صالحة 2015 ميلادية - وزارة العدل

الموافـــق: 01/04/2015

ذكرنا ********** 🖳

مرجع - المكتب القانوني - وزارة العدل